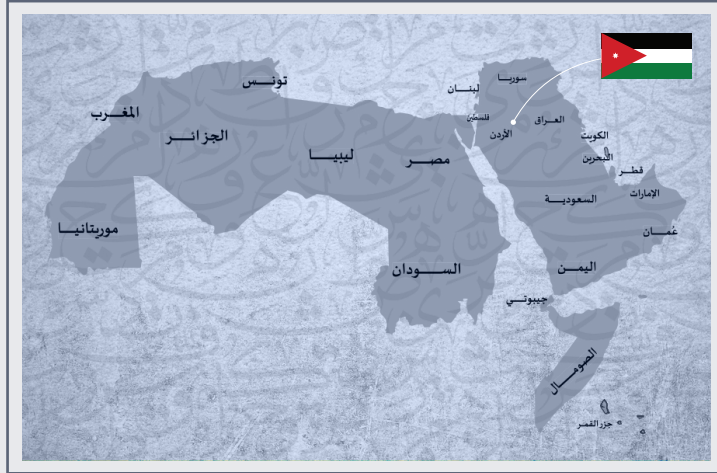




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة الأردنية الهاشمية





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد

د. ناجح أبو عرابي



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة الأردنية الهاشمية)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

ابو عرابي، ناجح

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة

السياسات اللغوية في المملكة الأردنية الهاشمية. / ناجح ابو

عراي. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٥٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٢)

رقم الإيداع: ١٥٩٠٣/١٤٤٦

ردمك: ٧-٠٦-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
منهجية الدراسة.	١١
أولاً: السياقات الأردنية.	١٢
ثانياً: التخطيط اللغوي: أنواعه ونشاطاته.	٢٢
ثالثاً: نتائج التحليل الكمي للقرارات اللغوية الأردنية.	٢٩
رابعاً: انعكاس القرارات اللغوية على الواقع المعيش، وتطبيق القرارات اللغوية.	٤٤
المراجع.	٥٢
شكر وتقدير	٥٥



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في



رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التّبصّر في واقع اللغة العربيّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة (الأردن) منذ تأسيسها إلى عام ٢٠٢٢، واستبيان مكانتها؛ واستيفاء النّظر في التّحدّيات التي تواجهها، وتعرّس مسيرتها، وتفسد صيرورتها لغةً حيّة؛ لإرساء نظر تكامليّ، يستجلي واقعها في السياسات اللغويّة من كلّ جوانبها، وانعكاس هذه السياسات في حياة أبنائها في مجالاتها العلميّة والتّعليميّة والاقتصاديّة والفكريّة والاجتماعيّة، وغيرها، ممّا ينهض بالعربيّة ماضيةً بثبات وأمن وسلام؛ لبلوغ حدّها الذي ما فوقه إفراط ولا دونه تقصير.

وتتوسّل هذه الدراسة أدواتٍ كمّيّة وكيفيّة لـ ١١٨ قانوناً وقراراً ونظاماً وتشريعاً، يمثّل كلّ أولئك السياسة اللغويّة الأردنيّة؛ ليبسط القول في اللغة العربيّة وضعاً واكتساباً ومتناً ومكانةً في سياقات الأردنّ المتنوّعة في مؤيّته الأولى منذ عام ١٩٢١ - ٢٠٢٢ ميلادياً؛ حيث جمعها مختصّ في السياسات اللغويّة من مظانّها القانونيّة والإداريّة، وجهات إصدارها؛ لينتظم له هذا كلّه بتوجيه جمعٍ من الخبراء في هذا الشّأن الدقيق، ومراجعةٍ وتعديلٍ وتنبيه، لإقامة الوزن بالقسط في المجموع على منصّة، يتوزّع فيها العمل تنظيمياً دقيقاً لنوع القرار ورقمه، وعنوانه، وكلمات مفتاحيّة له، وسنة إصداره، والجهة المصدّرة له، ومجاله، ومستنده، ونصّه أو ملخصه.

ولتحقيق الأهداف السّابقة، إجابةً وتوفيةً، من هذه الدراسة، فقد انتهج الباحث التّالي:

- تقديم السياقات الأردنيّة: الموقع، المساحة، عدد السكان، التركيبيّة السّكانية والإثنيّة، الاقتصاد، اللغة الرّسميّة، السياق التاريخي.
- تعرّف أنواع التّخطيط ونشاطاته؛ ليستقيم مجموع القرارات فيهما، وتننظم مسافاتهما، وتنزّل في مواضعها على نظام رتيب دقيق.
- تحليل نتاج قرارات المملكة الأردنيّة الهاشميّة كمّاً وكيفاً ونوعاً، وفق أنواع التّخطيط اللغويّ وأنشطته، ومجالاته.
- نقاش مدى تطبيق القرارات اللغويّة، وانعكاسها على الواقع المعيش.

أولاً: السياقات الأردنيّة:

● الموقع:

تقع المملكة الأردنيّة الهاشميّة (الأردن) جنوب غرب آسيا، حيث تتوسّط الشّرق الأوسط بوقوعها في الجزء الجنوبيّ من منطقة بلاد الشّام، والشّماليّ لمنطقة شبه الجزيرة العربيّة، تحدّها سوريا من الشّمال، وفلسطين من الغرب، والعراق من الشّرق، والمملكة العربيّة السّعوديّة من الجنوب.

● المساحة:

تبلغ مساحة الأردنّ الإجماليّة ٨٩,٣٤٢ كيلومتراً مربّعاً؛ لتحتلّ بذلك المرتبة ١١٢ بين دول العالم مساحةً، وقد أشارت أعمال المسح الجغرافيّ إلى أنّ حوالي ٨٨,٨٠٢ كيلومتراً مربّعاً من مساحتها مناطق يابسة، في حين تشكّل المسطّحات المائيّة مساحة ٥٤٠ كيلومتراً مربّعاً من المساحة الكلّيّة (هيئة الإعلام، ٢٠٢٣).

● عدد السّكان:

قدّرت دائرة الإحصاء العامّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة عدد سكّانها بنحو ١٠,٨١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ ميلاديّاً، يتوزّعون إلى ٥٤,٦٤٪ ذكور (٥,٧٦٦ مليون نسمة)، و ٤٥,٥٤٪ إناث (٥,٠٨٤ مليون نسمة). بمعدل نموّ تراكميّ ١٣,٠٧٪ خلال خمس سنوات منذ نهاية عام ٢٠١٥ ميلاديّاً الذي شهد آخر إحصاء رسميّ للسّكان والمساكن، وبمعدل نموّ وسطيّ ٢,٦١٪ سنويّاً، وهو بذلك يحتلّ المرتبة ٩٢ من حيث عدد السّكان حسب إحصاء ٢٠١٥ ميلاديّاً، حيث بلغت نسبة الكثافة السّكانية ١٠٦,٨ شخصاً/ لكلّ كيلو متر مربّع، واستحوذت العاصمة عمّان على نسبة ٤٢٪ من مجموع السّكان بنحو ٤,٠٠٧ مليون نسمة، تلتها أربد بنحو ١,٧٧ مليون نسمة (١٨,٥٧٪)، فالزّرقاء بنحو ١,٣٦٤ مليون نسمة (١٤,٣٢٪) (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠٢٠).

وتشكل الفئات العمرية المختلفة قوام المجتمع السكاني الأردني، وتتنوع، موضحةً، في الجدول (١) التالي:

الجدول (١)

نسبة السكان	الفئة العمرية
٣٣,٠٥٪	٠ - ١٤ عاماً
١٩,٧٧٪	١٥ - ٢٤ عاماً
٣٨,٣٩٪	٢٥ - ٥٤ عاماً
٥,١١٪	٥٥ - ٦٤ عاماً
٣,٦٨٪	٦٥ عاماً فأكثر

• الاقتصاد:

الأردن بلدٌ محدود الموارد، حيث يُعدّ اقتصاده من الاقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي، ويعتمد، بشكل رئيس، على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الاستخراجية، كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس.

ويعاني اقتصاد الأردن من مشاكل وتحديات كثيرة، ومنها:

- اقتصاد الأردن غير منتج: وهذا يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلاً جداً مقارنةً بحجم ما يستورد من الخارج من سلع وخدمات.
- انخفاض حجم المساعدات الخارجية.
- انخفاض عوائد إيرادات القطاع السياحي.

ويحتل قطاع التعليم في الأردن أهمية بالغة في دعم الاقتصاد، وعملية التنمية الشاملة في مختلف المستويات والمجالات، حيث كان عدد المدارس في بدايات تأسيسه ٢٣ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين (هاشم، ٢٠٢١)، وقد تزايد عددها حتى وصل

عام ٢٠٢٢ إلى ٤٠٠٥ مدارس، ووصل عدد المدارس الخاصّة إلى ٢٩٤٣ مدرسة، وعدد المدارس الدّوليّة إلى ١١ مدرسة (عمّون، ٢٠٢٣)، وعدد مدارس الغوث إلى ١٦٩ مدرسة (وكالة الغوث، ٢٠٢٣)؛ ليلعب عدد الطّلاب الإجماليّ ٢,٢٤٤,٧٥١ طالباً (عمّون، ٢٠٢٣). وليصل عدد الجامعات إلى ١٠ جامعات حكوميّة، و١٧ جامعة خاصّة، و٥١ كليّة مجتمع، بالإضافة إلى جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة؛ ليصل عدد الطّلاب في التّعليم العالي إلى ٢٣٦ ألف طالب، منهم ٢٨ ألفاً من جنسيّات عربيّة وأجنبيّة (أبو حسين، ٢٠٢٢).

إنّ السّياسات اللغويّة في التّعليم، على اختلاف موسّساته في الأردنّ، تعدّ الركيزة الحقيقيّة للحفاظ على اللغة العربيّة في بنيتها السطحيّة والعميقة، وديمومتها، ونقل أثرها إلى الحياة العامّة في مختلف المجالات؛ إذ يشكّل عدد الطّلاب في الأردنّ في المدارس والجامعات ربع عدد سكّانه.

غير أنّ الاقتصاد الأردنيّ يواجه ظروفًا صعبة لعدّة أسباب، أهمّها (ستراتيجيكيكس، ٢٠٢٢):

- ١- الضّعف في الإنتاج الصناعي: يعاني الأردن من ضعف في الإنتاج الصناعي، وهو ما يؤدي إلى التّعرّض للاعتماد على الصّادرات الزراعيّة المعرّضة للضّربات الجائرة.
- ٢- الاعتماد على الإنفاق الحكوميّ: يعتمد الأردن بشكل كبير على الإنفاق الحكوميّ للحفاظ على النموّ الاقتصاديّ، وهو ما يؤدي إلى التّعرّض للضّربات الماليّة عند التّغييرات في الإنفاق الحكوميّ.
- ٣- التّعرّض للضّربات الخارجيّة: يعاني الأردنّ من التّعرّض للضّربات الخارجيّة، بما في ذلك التّغييرات في الأسعار الدّوليّة للطّاقة والغذاء، والتّغييرات في السّياق الدّوليّ.
- ٤- الإنفاق العالي على الصّحة والتّعليم: يؤدي الإنفاق العالي على الصّحة والتّعليم إلى التّعرّض للضّربات الماليّة.

وقد أفضت ظروف اقتصاد الأردن الصّعبة إلى اعتماد سياسة الاقتصاد المفتوح في الأردن؛ بغية التّغلب عليها، حيث بدأت تتفاقم منذ منتصف الثمانينات؛ فعمد الأردن إلى سياسات تصحيحية هيكلية متعاقبة، ومنها الخصخصة، وما تتطلبه من توطين الاستثمارات الأجنبية في قطاعات متعدّدة حيوية، يشكل غياب العربية عنها أضراراً عديدة. وكلّ ذلك استدعى سياسات لغوية في مواجهة لغات أجنبية، على رأسها الإنجليزية، حضوراً ومتطلبات حياة ودراسة وتوظيفاً؛ لأنّ أي لغة ركيزة أساسية محورية للنشاط الاقتصادي، وعنصراً أساسياً من عناصر الاتصال الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي اعتماداً كبيراً، ويؤدّي اتّساع أيّ أمة في نشاطها الاقتصادي إلى تمكين لغتها في البيئات التي تستورده (حساني، ٢٠٢٠). وساعد انفتاح السّوق الأردنيّة على العالم الخارجي في مجالات الحياة الكثيرة المتنوّعة على هيمنة اللغة الإنجليزيّة في نشاطات التّجارة والأعمال المتمثّل بالترويج التجاريّ للبضائع والسلع المختلفة في الإعلانات المكتوبة والمسموعة والمرئية، وأسماء المحالّ التجاريّة والأسواق وغيرها، وينضاف إلى ذلك مواقع التجارة الإلكترونيّة اقتصاداً رقمياً على الشبكة العنكبوتية نتيجة التطوّر التكنولوجي وثورة الاتصالات. وإزاء ذلك كلّه كان لا بدّ من سياسة لغوية في الأردن تحفظ للغة العربية وجودها في ظلّ هذا الظرف الدقيق الصّعب الذي يشكل خطورة قصوى عليها في حياة أبنائها المعيشيّة اليومية؛ بما يفرضه من خطاب لغويّ غير مستندٍ البتة إلى هوية عربيّة ذاتية نقيّة.

● اللغة الرّسميّة:

وتعدّ اللغة العربيّة اللغة الرّسميّة في الدّولة حسب ما قرّره الدّستور الأردنيّ المادّة الثّانية عام ١٩٥٢ ميلادياً، واللغة الإنجليزيّة هي اللغة الأجنبيّة الأولى، بالإضافة إلى عاميّات متعدّدة، وأشيعها الشّاميّة، ناهيك عن اللغات الشّركسيّة والشّيشانيّة والأرمنيّة والتركمانيّة التي تُحدّث في إطار ناطقيها. واللغة العربيّة في الأردنّ، شأنها في ذلك شأن باقي الدّول العربيّة، تواجه تحديات تتمثّل في الازدواجيّة اللغويّة، والثّنائيّة اللغويّة، ومشكلة التّعريب الجامعيّ (برهومة، ٢٠١٧)، والوعي الحقيقيّ الذي يفرضي

إلى سلوك عمليّ في أهميّة المحافظة على اللغة العربيّة، وكيفية ديمومتها، واتّخاذها ركناً من أركان الهوية القوميّة الجامعة، وواقعها في كونها عنصراً مؤثراً، وما تحمله مع غيرها من العناصر الأخرى، من ميزة وقوة، تُعدّ جامعاً أصيلاً من جوامع العرب، والقوميّات، واللغة من أعمدة أيّ مشروع نهضويّ، ينبغي أن يقيّمها على حدود دقيقة، ويديرها على طريقة صحيحة، كاشفاً بها مكامن الضرورات من سياسات لغويّة تحفظ لها تطويرها، وتعزّز وجودها في كافّة الميادين؛ لتحظى بما يليق بها من الشّيوخ والذّيوع والانتشار في كلّ مناحي الحياة.

● التركيبة السّكّانية والإثنيّة:

ويشكّل العرب الغالبية العظمى (٩٨٪) من السّكّان، حيث تشكّل نسبة المسلمين السّنة (٩٢٪). وتشكّل المسيحيّة (٦٪) من عدد السّكّان التي يتبع معظمها الكنيسة الأرثوذكسيّة، وتتواجد في الأردنّ إثنيّات أخرى، تشكّل في مجموعها ٢٪، وهي: الشّركس والأكراد، والترّكمان، والشّيشان، والدروز، والأرمن (كيلاني، ٢٠٢٢).

ورغم هذه التركيبة السّكّانية والإثنية المتنوّعة والعديدة إلّا أنّها لم تفرض لغة واقع جديد على الأردنّ؛ إذ بقي التّواصل المنطوق في عاميّاته العديدة المتنوّعة في حدوده الواسعة، وفي فصحاء في حدوده الضّيقة، والمكتوب في فصحاء وعاميّاته، مع وجود الاختلاف اللهجيّ، بالطّبع، الذي لا يؤدّي إلى انقطاع تواصل، ولم يؤدّ، كذلك، إلى تغيير في التركيبة اللغويّة من تنازلات لأيّ طرف؛ فاحتفظ كلّ طرف بعاميّاته بكلّ غناها، وما زال يفعل، وكذلك غير الأصول العربيّة التي تحتفظ بلغاتها الأصليّة في حدودها الضّيقة.

وتشكّل هذه السياقات الأردنيّة، مجتمعةً ومنفردة، بواعث السياسات اللغويّة المرافقة للدولة الأردنيّة، ومحركاتها المسائرة لها منذ نشأتها، خدمةً للعربيّة وأهلها؛ ممّا أدّى إلى وجود مؤسّسات حكوميّة، ومبادرات حكوميّة تشكّل سياقاً تاريخياً مهمّاً، داعماً للغة العربيّة، يخدمها، ويعزّز أهميّتها في نفوس أبنائها، ويجدّر أهميّتها.

• السّياق التّاريخي:

أولاً: نشأة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ الأولى

بعد التّفكير بإنشاء مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ في مستفتح إمارة شرقيّ الأردنّ ومستهلّها الركيزة الأولى في هذه السياقات، حيث أصدر الأمير عبد الله الأوّل المؤسس للملكة الأردنيّة الهاشميّة إرادته بتأسيس مجمع اللغة العربيّة في شهر تموز من عام ١٩٢٣م (مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، ٢٠٢٣)، بعيد تأسيس «إمارة شرق الأردنّ» بعامين اثنين فقط، وبعد تأسيس أوّل مجمع للغة العربيّة في دمشق عام ١٩١٩م؛ فصدرت هذه الإرادة في الجريدة الرّسميّة لحكومة شرقيّ الأردنّ «بتأسيس مجمع علميّ بحماية صاحب السموّ الملكيّ الأمير المعظم، يكون رئيساً له سماحة الأستاذ وكيل الأمور الشرعيّة الشيخ سعيد أفندي الكرمي، وأعضاؤه العاملون الفيلسوف العلامة رضا توفيق بك والأستاذ اللغويّ المفضال الشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ الفاضل السيد رشيد بقدونس ومدير الجريدة الرّسميّة الأديب السيد محمد الشريقي، فينتخب هؤلاء الأعضاء العاملون إخوانهم من الأعضاء الفخريّين في الأقاليم العربيّة كافّة على الطريقة التي يقرّونها، فيكون ذلك عاملاً قوياً من عوامل إحكام صلة التعارف العلميّ والقوميّ بين الناطقين بالضاد، كما أنّ الأعضاء العاملين يكونون في الوقت نفسه هيئة إداريّة لمصلحة الآثار. وقد أمر سموّه العالي بإنشاء مجلة علميّة باسم (المجمع العلميّ في الشرق العربيّ)، على أن يقوم بشؤونها أعضاء المجمع المشار إليهم، وأن ينفق على إنشائها من واردات الجريدة والمطبعة الرّسميّة». وقد زار وفدُ مشكّل من الأردنّ مجمع اللغة العربيّة السّوريّ، ليكون الإنشاء والبداية على مثال. غير أنّه شقّ مادياً على الإمارة بدء تنفيذه، ووضعه في حاقّ مواضعه العمليّة والفعليّة، حيث يحتاج إنشاء مجمع لغويّ إلى مبالغ ماليّة كبيرة، تقتطع من ميزانيّة الإمارة الناشئة للتّوّ؛ فقدّم الأهمّ على المهمّ في تأسيس الإمارة؛ لتنهض بما عليها، فما كان بالإمكان آنذاك من تدبيرات ماليّة للمجمع تكون في زيادة أعباء تفضي إلى نقصان ضرورات النشأة والبداية ومتطلباتهما، حيث كانت حصّة المعارف السنويّة كاملةً وقتذاك لا تزيد على ستّة آلاف جنيه (هاشم، ٢٠٢١). وينضاف إلى ذلك السّياق السياسيّ؛ فالانتداب البريطانيّ الممتدّ من عام ١٩٢١ إلى ١٩٤٦ ميلادياً،

بسط أذرعته على مفاصل الأردن كلها، حيث لم يكن معنياً بدعم هذه الفكرة؛ لأنه يدرك بأنها مهددة له كل التهديد، ومبعث ذلك من نواح لا وجه لذكرها هاهنا؛ لأنها مقررة في التاريخ، دائرة في عرض الحديث عن أي انتداب، ولعل ذلك يفسر محدودية القرارات اللغوية المتخذة (٤ قرارات) حتى عام استقلال الأردن عام ١٩٤٦.

ويبقى التفكير المبكر جداً في إنشاء مجمع للغة العربية في الأردن ذي الـ ٢٣٠ ألف نسمة فقط آنذاك (صليبي، ٢٠١٢)، وعدد محدود جداً في مؤسساته، يشكل انتصاراً للغة العربية التي شهدت تقصيراً عظيماً إبان الحكم العثماني لها وللبلاد العربية منذ القرن السادس عشر إلى عام ١٩٢٣ ميلادياً، ويشكل كذلك قراراً حكومياً أردنياً صائباً في إرساء أولى خطوات الحفاظ على العربية.

ثانياً: إصدار الدستور الأردني

وقد نصت المادة الثانية منه، عام ١٩٥٢ ميلادياً، على أن «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية».

ثالثاً: نشأة مجمع اللغة العربية الأردني الثانية

جاءت نشأة مجمع اللغة العربية الأردني الثانية سنة ١٩٧٦ ميلادياً، بغية حماية العربية، وتطويرها وإحيائها، وترقيتها؛ لتواكب التطور العلمي والتقني، ولتيسيرها، وإصدار المصطلحات العلمية، والمعاجم الحديثة، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المختلفة، متمثلة بمجلس الوزراء؛ ليصادق على قرارات المجمع (مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٢٣). وقد أثمر حضوره بـ:

١- مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة: وهو مشروع قومي عربي أقره مؤتمر القمة العربية في دمشق عام ٢٠٠٨م، وفي الدوحة عام ٢٠٠٩م. ونص هذا المشروع على أن تؤلف لجاناً قطرية على مستوى الوطن العربي، تتخذ كل منها التدابير اللازمة لدراسة ما جاء في المشروع، واقتراح الوسائل الكفيلة بتنفيذه؛ بالتعاون مع المؤسسات الرسمية التعليمية والأكاديمية

والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي. ثم تقدّم هذه اللجان ما تتوصّل إليه لجامعة الدول العربية وللمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ تمهيداً لوضع استراتيجية لغوية موحّدة على مستوى الوطن العربي للنهوض باللغة العربية، والارتقاء بها في جميع مجالات الحياة: العلمية والعملية، مع الأخذ في الحسبان خصوصية كل بلد عربي (مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٢٣).

وتهدف اللجنة منذ إنشائها إلى تحقيق ما يأتي:

- حماية اللغة العربية والنهوض بها؛ باعتبارها أساس حضارة الأمة وثقافتها.
- الأخذ بيد اللغة العربية لمواكبة متطلبات العصر، ووضع البرامج لمعالجة الضعف السائد بين أبنائها في شتى مجالات الحياة.
- العمل على سيادة اللغة العربية في مرافق الدولة، وتعزيز دورها في مجالات الدعاية والإعلان، والأسماء التجارية، والتربية والتعليم، والقضاء، والصحافة، وفي مؤسسات المجتمع المدني.
- التعاون والتنسيق مع الهيئات الوطنية في الدول العربية للنهوض باللغة العربية.
- الإسهام في تحديث مناهج التعليم باللغة العربية.
- الإسهام في تعريب العلوم والمناهج الأجنبية في الجامعات.
- الإسهام في إصدار التشريعات اللازمة؛ لحماية اللغة العربية، وتطوير استعمالها في الإعلام والإعلان، وفي المواقع المختلفة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).
- وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية، وضرورة استعمالها في المؤتمرات والمنتديات المحلية والعربية.
- إجراء الدراسات، وتقديم التوصيات، حول رفع كفاءة العاملين في مجال تدريس اللغة العربية في مدارس وزارة التربية والتعليم، وفي المعاهد والجامعات الرسمية والخاصة.

وبناءً على ذلك، وافق رئيس الوزراء، في كتابه ذي الرقم (م ج ٣/١٣٣٦) المؤرخ (١٩/١٠/٢٠١٠م)، على تأليف اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، برئاسة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني. وقد أصدرت اللجنة مجموعة من الإصدارات، وهي:

- واقع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.
- واقع اللغة العربية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.
- امتحان الكفاءة في اللغة العربية.
- صورة اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال.
- اللغة العربية في القضاء الأردني، وكلّيات الحقوق في الجامعات الأردنية.
- اللغة العربية في ميدان التواصل على الشبكة العنكبوتية، والهاتف المحمول.

وتعمل على مشاريع تحت الإنجاز، وهي:

- مشروع النهوض باللغة العربية في التعليم العام (الأساسي والثانوي).
 - مشروع «وضع مختارات من عيون التراث العربي وروائعه شعراً ونثراً».
 - مشروع «التوعية الإعلامية».
- ٢- إصدار ٣ قوانين مستقلة، هي: قانون مجمع اللغة العربية الأردني اللغة العربية رقم (١٩) سنة (٢٠١٥)، وقانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) سنة (٢٠١٥)، وقانون نظام امتحان الكفاءة في اللغة العربية رقم (٩٦) لسنة (٢٠١٦).

رابعاً: الورقة النقاشية الملكية السابعة «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة»

صدرت الورقة النقاشية السابعة عام ٢٠١٧ ميلادياً (الورقة النقاشية السابعة، ٢٠١٧)، وهي من ضمن سلسلة من الأوراق النقاشية (٢٠١٢-٢٠١٧) التي سعى جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية بها «إلى تحفيز حوار وطني حول مسيرة الإصلاح وعملية التحوّل الديمقراطي التي يمرّ بها الأردن، بهدف بناء التوافق، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإدامة الزخم البناء حول عملية الإصلاح»، حيث جاء في نصّ هذه الورقة «لقد أنعم الله علينا بثروة عزّ نظيرها من القيم العالية واللغة الثرية والتراث البديع. ولن يستطيع أبناؤنا أن ينهلوا من هذا التراث، إلا إذا أحبوا لغتهم العربية، وأجادوها وتفوقوا فيها، وكيف لا وهي لغة القرآن الكريم ولسان الأمة، فهي التي تشكل ثقافتهم وتكوّن بناءهم المعرفي الأصيل».

خامساً: مبادرة (ضاد)

وهي مبادرة أطلقها ولي العهد الأردني الأمير حسين بن عبد الله الثاني عام ٢٠١٩ ميلادياً، وقد نصّت على:

«تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد المعظم، الزامية إلى ضرورة توحيد الجهود المبذولة تجاه اللغة العربية، وتمكين الشباب بالمزيد من المهارات؛ ليكونوا سفراء عالميين للغتنا الأم، مستخدمين أحدث التكنولوجيات لإبراز مكانتها وجماليتها؛ تم إطلاق المبادرة، التي تنفذ حالياً بالشراكة مع مجمع اللغة العربية» (مبادرة ضاد، ٢٠١٣).

ثانياً: التخطيط اللغوي: أنواعه ونشاطاته:

● التخطيط اللغوي Language Planning

لعلّ من أكثر تعريفات التخطيط اللغوي دوراناً في أدبياته، وشيوعاً في الحديث عنه، ما أنفقت عليه، وأكّدت، مجموعة من الباحثين على أنّه «الجهود الواعية الموجهة للتأثير على بنية اللغة، ووظيفتها، واكتسابها» (كوبر، ٢٠٠٦)، وتسعى هذه الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنوع اللغويّة أو في وظيفتها؛ لتشمل هذه الجهود إنشاء قواعد الإملاء، وتحديث البرامج وتوحيدها، أو توزيع الوظائف بين اللغات في المجتمعات متعدّدة اللغات، وإسناد وظائف إلى لغات بعينها (الصيفي، ٢٠١٥).

وتعدّ السياسة اللغويّة Language Policy متكاملاً التخطيط اللغوي، ويُعده النظري، وعمقه الاستراتيجي في تفاصيل تداخلات محاور أربعة، وتفاعلاتها، تتحكّم، مجتمعةً، في اتخاذ القرار السياسي، ورسم السياسات اللغويّة، وهي (الصيفي، ٢٠١٥):

١- المجتمع، كونه نسيجاً من الهويّات الجماعية.

٢- اللغة أو اللغات التي يتواصل بها أفراد المجتمع.

٣- الدولة بمعناها الجغرافي.

٤- السُلطة كونها مؤسّسة قادرة على صناعة القرار، وتنفيذه.

ويشكّل عام ١٩٥٩ ميلادياً انطلاقة واضحة لمصطلح «التخطيط اللغوي»، حيث نصّ اللغوي هوجن (Haugen) على اصطلاحه، وتناوله في أدبيات علم اللغة التطبيقي؛ ليبدأ المهتمّون في شأن تطبيق نظريات علم اللغة، والمختصّون فيها، تقعيد هذا المجال الثريّ دراسةً وتطبيقاً، وتحديد مجاله تعريفاً دقيقاً يمايزه عن غيره من مصطلحات تتقاطع معه بعض التقاطعات، كالسياسة اللغويّة مثلاً، وبما يفضي إليه التّحديد إلى أنواعه وأهدافه.

واستمرت الدراسات عشرين عاماً منذ بداية التخطيط اللغوي اصطلاحاً إلى عام ١٩٧٩ ميلادياً تناوُلًا له ودراسة وشيوعاً حتى استقرّ، بأنواعه المختلفة، مجالاً واضحاً في حاضنته: علم اللغة الاجتماعيّ، تتفاعل في تطبيقاته ونشاطاته حقول علمية متعدّدة متنوّعة واضحة دقيقة ذات نزعة تنظيمية، وأضحت أهدافه منهجاً ذا منطلق يفسرها، ومعنى يدلّ عليها.

تعرف الدرس اللسانيّ في الوطن العربيّ هذا المجال المهمّ منذ زمن بعيد، بيد أنه انحصر نظرياً، وهو أولى الخطوات، في بحوث ودراسات ومحاضرات، في أقسام اللغة العربية ومجامعها اللغوية، ونشاطاتها اللسانية. ويتوسّل الباحث عرض أنواعه في مظانها العلمية، بغية مقياسه القرارات اللغوية الأردنية وفقها، لإجراء أفكارها ومعطياتها عليها بما تقتضيه طبيعة الحالة الأردنية، وأنواع التخطيط هي (المحمود، ٢٠١٩):

١- تخطيط الوضع اللغويّ (Planning Status): وهو جهود السّلاطات الرّسمية نحو تخطيط إقرار لغة ما في المجتمع، وكلّ ما يتعلّق بهذا الإقرار من مقتضيات. وتخطيط الوضع اللغويّ يتضمّن دراسة واقع اللغة، وفهم كافة العوامل المؤثرة فيها، وفي علاقتها مع المجتمع، ومحاولة الاستفادة منها في خدمة اللغة. ويكون ذلك بأنشطة تخطيط اللغة في المجتمع، مثل: تخطيط بعض الأنظمة اللغوية، تخطيط استعمال اللغة في المجتمع، من خلال اختيار اللغة الأمّ، واللغة / اللغات الرّسمية، واللغة / اللغات الثّانية، والتّحوّل من استخدام لغة إلى أخرى، وغيرها، ويتضمّن، كذلك، دراسة واقع اللغة / اللغات في المجتمع، والتّنبؤ بمستقبلها، بناء على معطيات الواقع ومتغيّراته.

٢- تخطيط المتن اللغويّ (Planning Corpus): ويتعلّق بالتّغييرات داخل البنية اللغوية، والدّخيرة اللغوية، مثل: تخطيط النّظام الكتابي، والإملائيّ للغة، وإصلاحه، وإثراء ذخيرة اللغة من المفردات، والتّغييرات في البنية التّركيبية للغة، وتقييس النّظام الكتابي، وتخطيط المصطلحات وضبطها، والتّطوير

الصّرفي للغة، بإحداث صيغ جديدة أو تعديل بعض الصّيغ القائمة، بما يسدّ الحاجات اللغويّة.

٣- تخطيط الاكتساب اللغويّ (Planning Acquisition): ويقصد به تلك الجهود المنظّمة لنشر اللغة من خلال النّظام التعليمي، حيث يهدف إلى زيادة عدد المتحدّثين بلغة ما، من خلال تعزيز مكانتها في النّظام التعليمي، وما يتعلّق بها من تعليم وتعلّم.

٤- تخطيط المكانة اللغويّة (Planning Prestige): ويستهدف الصّورة النّمطيّة للغة في أذهان النّاطقين بها، ودراستها، والتأثير فيها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها.

● مقايسة السّياسة اللغويّة الأردنيّة وفق أنواع التّخطيط اللغويّ:

من فضول القول إنّ التّخطيط اللغويّ: أنواعه وأهدافه لأيّ لغة موقوف على الاحتياج لأنواع منه مخصوصة دون غيرها، يختلف عددها ونسبتها وفق مجموع القرارات اللغويّة من تخطيط إلى آخر؛ فهي قائمة على رؤى ذاتيّة لكلّ لغة، تفتضيها طبيعتها ضمن سياقات دولتها، وهي بالضرورة والحتم، تختلف من دولة إلى أخرى وفق حاجات كلّ مجتمع إليها. وقد جاءت القرارات اللغويّة الأردنيّة وفق رؤية المشرّع الأردنيّ في أمر العربية في دنيا أبنائها، ووفق ضرورات مرافقة للتّطوّر في الأردنّ، مسايرة له في كلّ عقد ضمن سياقات مراحل النّمويّة الأولى له، وهي كالآتي:

— تخطيط الوضع اللغويّ في الأردنّ من أكثر أنواع التّخطيط اللغويّ وضوحاً وانتشاراً بين القرارات، حيث يوجد ٩٢ قراراً، وبنسبة ٧٧,٩٧٪ من القرارات كلّها. ولعلّ مرّد ذلك إلى أنّ هذه الدّراسة تغطّي سياسة الأردنّ في مئويّته الأولى، حيث جاءت جهود الدّولة الأردنيّة في تأسيس السّياسة اللغويّة لتخطيط الوضع اللغويّ باشتراط العربيّة للحصول على الجنسيّة الأردنيّة، وإقرارها لغة رسميّة للدّولة، لتتوالى قرارات عديدة، تسعى إلى ضبط إيقاعات الحياة اللغويّة في المجتمع الأردنيّ، والمواضيع ذات الترابط معه تعليمياً واقتصادياً اجتماعياً سياسياً.

- تخطيط الاكتساب اللغويّ ثاني أنواع التّخطيط جاء في ٢٢ قراراً أردنيّاً، وبنسبة ١٨,٦٤٪ من مجموع القرارات جميعها، وكانت تتعلّق بمجال التّعليم على اختلاف مؤسّساته، ومواجهة هيمنة اللغة الإنجليزيّة.
- تخطيط المكانة اللغويّة أتى في ٤ قرارات أردنيّة، وبنسبة ٣,٣٩ من مجمل القرارات، حيث اشترطت هذه القرارات صحّة اتفاقيات دوليّة، ونفاذها بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها، حسب الصّيغة الأصليّة المعتمدة باللغة العربيّة المودعة لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.
- تخطيط المتن اللغويّ لم يأت في قرارات الأردنّ اللغويّة، رغم الحاجة إلى هذا التّخطيط المرتبط بميدان ترجمة المصطلحات الحديثة الأجنبيّة، وإصدار معاجم فيه حسب الموضوع أو الحقول الدلاليّة إثراءً ل ذخيرة العربيّة من المفردات.

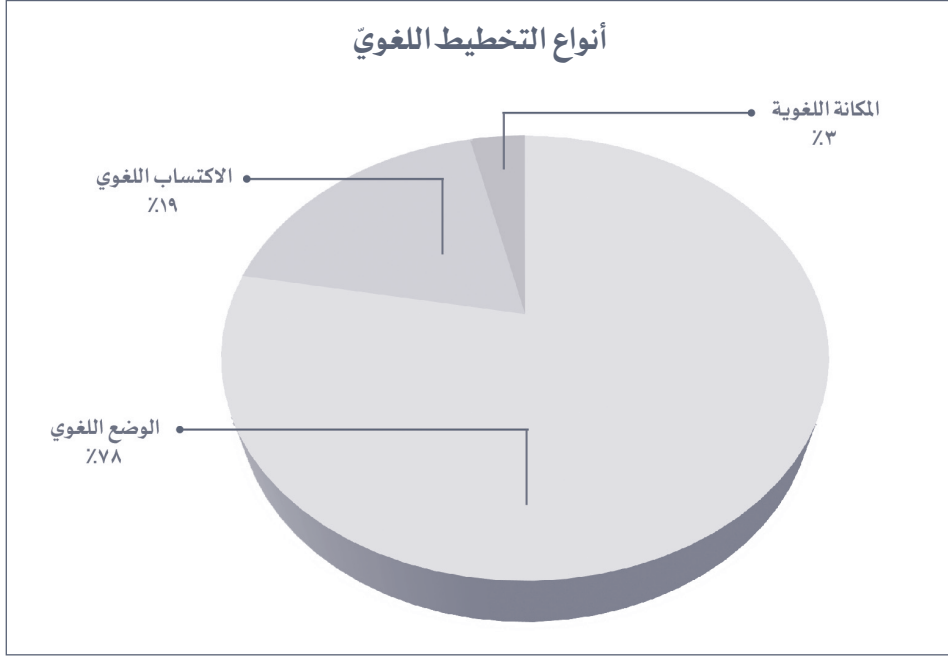
ويوضّح ذلك الجدول (٢) والشكل (١).

الجدول (٢)

النسبة المئوية	العدد	أنواع التّخطيط اللغويّ
٧٧,٩٧	٩٢	الوضع اللغويّ
١٨,٦٤	٢٢	الاكتساب اللغويّ
٣,٣٩	٤	المكانة اللغويّة
٪١٠٠	١١٨	المجموع

ويتناول الرّسم البياني في الشّكل (١) أنواع التخطيط اللغوي:

الشّكل (١)



• أهداف التّخطيط اللغويّ (الزبون، ٢٠٠٩):

١- التّنقية اللغويّة (Purification Language): وتهدف إلى الحفاظ على اللغة من الشّوائب والدّخيل والانحراف. وثمة نوعان من التّنقية اللغويّة: الخارجيّة والدّاخليّة، حيث تهدف التّنقية الخارجيّة إلى حماية الصّفاء والنّقاء اللغويّ من تأثيرات اللغات الأخرى، أما التّنقية الدّاخليّة فيقصد بها الحفاظ على البنية اللغويّة من الانحراف. ومن أمثلة ذلك: وجود مراكز تقدّم خدمة الاستشارات اللغويّة لعامة النّاس، وتبيّن الأخطاء اللغويّة، وتصحّحها، مثل ما هو موجود في السّويد، أو إلزام دور النّشر، والجهات الإعلاميّة،

بعدم تقديم أيّ مادة إعلامية ما لم يتمّ تدقيقها لغوياً، وهذا معمول به في عدد من الدول، مثل: اليابان، وبولندا، والسويد.

٢- الإحياء اللغويّ (Revival Language): ويكون ذلك بإحياء اللغات المهجورة التي لا تُستخدم أو اللغات التي تستخدم على نطاق ضيق، وبين عدد محدود جداً من المتحدّثين، ونشرها، وجعلها لغة للتواصل في المجتمع، ومثال ذلك إحياء اللغة العبرية.

٣- الإصلاح اللغويّ (Reform Language): ويعني تعديل بعض الجوانب في اللغة: النظام الكتابي للغة، وتهجنتها، أو التّعديل في القواعد اللغوية؛ لتيسير استخدامها. ويكون نتيجةً لتغيرات سياسية أو أيديولوجية أو دينية.

٤- التّقييس اللغويّ (Standardization Language): ويعني اختيار لغة ما أو لهجة ما؛ لتكون هي اللغة الرسمية لبلد ما أو مقاطعة معينة. ويعدّ التّقييس اللغويّ من أبرز الأنشطة التي قام بها المخطّطون اللغويّون في البلدان التي تمّ استعمارها، أو البلدان التي استقلت مؤخراً.

٥- نشر اللغة (Spread Language): ويعنى به تلك الجهود المبذولة لنشر لغة ما، وزيادة عدد المتحدّثين بها. وهناك هيئات كثيرة عالمية مهتمة بهذا النوع من التّخطيط اللغويّ، مثل: المجلس الثقافيّ البريطانيّ، وغيره.

٦- تحديث المفردات (Modernization Lexical): وهي عملية استحداث المفردات أو تكيفها؛ لتناسب البنية اللغوية للمفاهيم والأفكار المقترضة من اللغات الأخرى.

٧- توحيد المصطلحات (Unification Terminology): ويقصد به تلك الجهود المبذولة لتوحيد المصطلحات العلمية، وتوضيحها، وتعريفها، وعادةً ما يكون توحيد المصطلحات في المجالات العلمية والتّقنيّة لحلّ إشكالات التّواصل الناتجة عن استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم معين.

- ٨- التبسيط الأسلوبي (Simplification Stylistic): ويقصد الجهود المبذولة لتوضيح الاستخدام المعجمي والتركيبي والأسلوبي للغة، وتيسيرها في مجال مهني معين؛ لتيسير التواصل بين أصحاب الاختصاص، وغيرهم. ومثال ذلك: تبسيط اللغة المستخدمة في القانون أو في الطب أو في غيرهما من التخصصات؛ ليتم التواصل بها مع غير المختصين. وثمة أنظمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك لكتابة العقود البنكية بلغة مفهومة وسهلة، لا تستخدم المصطلحات التخصصية التي تخفى على غير المختص.
- ٩- الاتصال بين لغتين (Communication Interlingual): ويعنى به تلك الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين عن طريق توظيف لغة ثالثة؛ لتكون لغة مشتركة. وقد تكون هذه اللغة الثالثة لغة مصطنعة أو لغة ذات استخدام واسع، ومثاله استخدام الإنجليزية كلغة مشتركة للمتحدثين بلغات مختلفة في بعض البيئات.
- ١٠- صيانة اللغة (Maintenance Language): ويشير إلى الجهود المبذولة لصيانة اللغة الأم، والحفاظ عليها، كلغة أولى، من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطراً عليها، وقد تتسبب في انحسارها. وقد تكون هذه العوامل المؤثرة في اللغة عوامل سياسية أو اقتصادية أو تربوية أو اجتماعية.
- ١١- تقييس المصطلحات المساعدة (standardization Code-Auxiliary): ويقصد به الجهود المبذولة لوضع معايير وروابط لصياغة أو تكييف الرموز والمصطلحات اللغوية المساعدة، مثل: كيفية كتابة أسماء الأماكن، واللوحات الإرشادية للضم، وترجمة الأسماء، وغيرها. ويكون ذلك لحل إشكالات قائمة أو تلبية لاحتياجات لغوية معينة، تفرضها مستجدات مختلفة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

إنّ مقايسة أهداف التّخطيط اللغويّ في قرارات الأردنّ اللغويّة تستوجب الوقوف على نتائج التّحليل الكميّ للقرارات اللغويّة، ثمّ تصنيفها إلى قرار عرّضي وقرار مستقلّ، وبعد ذلك استجلاء أنواعها وأهدافها في هذين التّصنيفين؛ لاستكناه أبعادها ومراميها على نحو دقيق.

ثالثاً: نتائج التّحليل الكميّ للقرارات اللغويّة الأردنيّة:

بلغ عدد القرارات اللغويّة الصّادرة منذ عام ١٩٢٤ ١١٨ قانوناً، وبيّن الجدول (٣) الخطّ الزمّنيّ لإصدار القرارات اللغويّة كلّها:

الجدول (٣)

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٢٤
١	١٩٣٦
١	١٩٣٩
١	١٩٤٥
٤	١٩٥٢
١	١٩٥٣
١	١٩٥٨
١	١٩٦٢
١	١٩٦٤
٢	١٩٦٥
١	١٩٦٦

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٧٠
١	١٩٧٢
١	١٩٧٦
١	١٩٧٧
١	١٩٨٠
٩	١٩٨٤
٤	١٩٨٥
٢	١٩٨٧
١	١٩٨٨
١	١٩٨٩
١	١٩٩٠
١	١٩٩١
١	١٩٩٢
١	١٩٩٣
٢	١٩٩٥
٢	١٩٩٦
٢	١٩٩٧
٢	١٩٩٨
٤	١٩٩٩
٥	٢٠٠١

العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠٠٢
٢	٢٠٠٣
٢	٢٠٠٤
٦	٢٠٠٦
١	٢٠٠٧
١	٢٠٠٨
٢	٢٠١٠
١	٢٠١١
١	٢٠١٣
٢	٢٠١٤
٤	٢٠١٥
٦	٢٠١٦
١	٢٠١٧
٨	٢٠١٨
٤	٢٠١٩
٢	٢٠٢٠
٧	٢٠٢١
٦	٢٠٢٢
١١٨	المجموع

ويرى الباحث أنّ استعراض الخطّ الزمنيّ بمكبّ وتلبّث، يكون بإظهاره في عقود،
بيّنها الجدول (٤):

الجدول (٤)

العقد	عدد القرارات	النسبة المئوية
١٩٢٠ - ١٩٢٩	١	٠,٨٥
١٩٣٠ - ١٩٣٩	٢	١,٦٩
١٩٤٠ - ١٩٤٩	١	٠,٨٥
١٩٥٠ - ١٩٥٩	٦	٥,٠٨
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٥	٤,٢٤
١٩٧٠ - ١٩٧٩	٤	٣,٣٩
١٩٨٠ - ١٩٨٩	١٨	١٥,٢٥
١٩٩٠ - ١٩٩٩	١٦	١٣,٥٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٢٠	١٦,٩٥
٢٠١٠ - ٢٠١٩	٣٠	٢٥,٤٢
٢٠٢٠ - ٢٠٢٢	١٥	١٢,٧١
المجموع	١١٨	١٠٠

وتبين من الخطّ الزمنيّ للعقود أنّ إصدار القرارات اللغويّة كان متواضعاً جداً في العقد الثاني والثالث والرابع من المئوية الأولى للدولة، حيث صدرت ٤ قرارات خلال ٣٠ سنة، وقد شكّل العقد الخامس زيادة ملحوظة في عدد القرارات (٦ قرارات) مقارنة بما قبله، ويفسر ذلك إصدار الدستور الأردنيّ في عام ١٩٥٢ ميلادياً؛ إذ نصّت المادة الثانية منه على أنّ «الإسلام دين الدولة واللغة العربيّة لغتها الرسميّة». وصدرت في العقد السادس ٥ قرارات، وفي العقد السابع ٤ قرارات. ويمكن القول إنّ عدد القرارات على مدى ٨ عقود (١٩) قراراً متواضع جداً إذا ما قيس بالإنجازات الكبيرة من عمر المملكة،

مثل إنشاء المدارس (منذ عام ١٩١٨) والجامعة الأردنية (١٩٦٢)، وجامعة اليرموك (١٩٧٦)، ومجمع اللغة العربية الأردني (١٩٧٦)، واللجنة الأردنية للتعريب والترجمة (١٩٦١)، والتحوّلات السياسيّة العديدة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وغيرها.

وشكّل العقد الثامن، وما تلاه، انعطافة حقيقية في إصدار القرارات اللغويّة، حيث صدر (١٨) قراراً في هذا العقد، لتتوالى الإصدارات: العقد التاسع (١٦) قراراً، والعقد الأوّل من المئويّة الثانية (٢٠) قراراً، والعقد الثاني (٣٠) قراراً، وأوّل عامين من العقد الثالث (١٥) قراراً، مدفوعة بدوافع أيديولوجيّة لغويّة في مواجهة الإمبرياليّة اللغويّة، وهيمنة اللغة الإنجليزيّة، وبدوافع سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وتعليميّة: لتكون جزءاً رئيساً من سياسة الدولة الأردنيّة العامّة، تصونها من مخاطر عديدة.

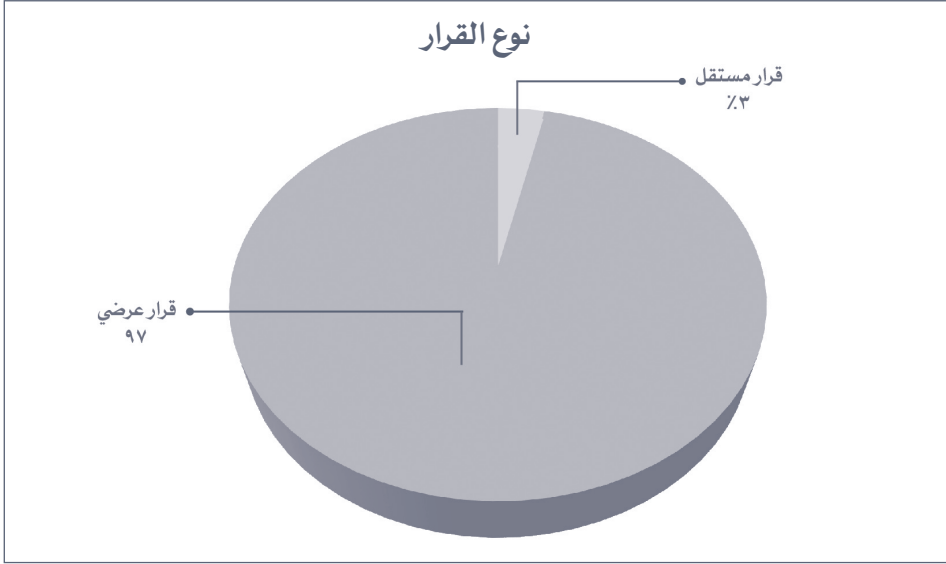
وقد توزّعت القرارات اللغويّة الصّادرة كلّها على: ١١٤ قراراً عرضياً، ٤ قرارات مستقلة، يبيّنها الجدول (٥):

الجدول (٥)

نوع القرار	العدد	النسبة المئويّة
قرار مستقلّ	٤	٣,٣٩
قرار عرضي	١١٤	٩٦,٦١
المجموع	١١٨	١٠٠%

ويوضّح ذلك الشكل (٢) رسماً بيانياً:

الشكل (٢)



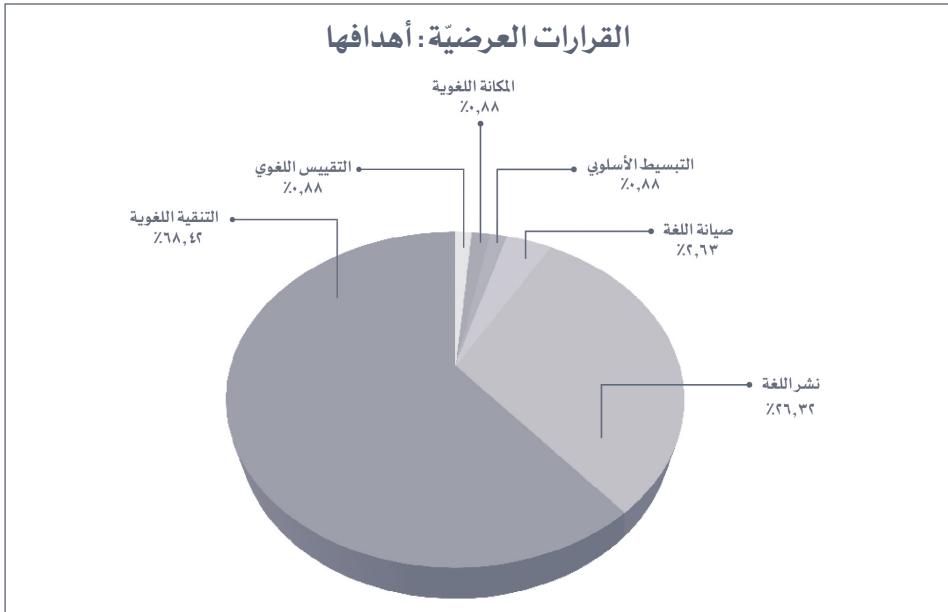
أما أهداف القرارات العرضية، فيكشفها الجدول (٦)، حيث جاءت التنقية اللغوية أولاً في ٧٨ قراراً؛ بغية التنقية الخارجية للعربية في حماية صفائها ونقائها اللغوي من تأثيرات اللغات الأخرى، وخاصة الإنجليزية، وكذلك التنقية الداخلية حفاظاً على البنية اللغوية العربية من الانحراف. وأتى ثانياً هدف نشر اللغة في ٣٠ قراراً حفاظاً عليها في تعليمها وتعلمها في المدارس والكلّيات والجامعات للناطقين بها وبغيرها. وتقاسمت أهداف صيانة اللغة العربية، والتبسيط اللغوي، والتقييس اللغوي، والمكانة اللغوية ٦ قرارات لغوية.

الجدول (٦)

النسبة المئوية	العدد	أهداف القرارات
٦٨،٤٢	٧٨	التنقية اللغوية
٢٦،٣٢	٣٠	نشر اللغة
٢،٦٣	٣	صيانة اللغة
٠،٨٨	١	التبسيط الأسلوبي
٠،٨٨	١	التقييس اللغوي
٠،٨٨	١	المكانة اللغوية
٪١٠٠	١١٤	المجموع

ويُظهر الرّسم البياني في الشّكل (٣) أهداف القرارات العرضية:

الشّكل (٣)



• القوانين اللغوية المستقلة: أنواعها وأهدافها

حرص الباحث على بسط القول في القوانين المستقلة من حيث سنة إصدارها، وجهته، ونوعه، وهدفه؛ لإرساء نظر تكاملي، يَحْفَظ على استقرار موادها المتسعة ذات العلائق المتداخلة المتآزرة كما يقدمها الجدول (٧).

الجدول (٧)

رقم القرار	سنة الإصدار	جهة الإصدار	نوع التخطيط	هدف التخطيط
تعليمات مركز اللغة العربية في كلية العلوم الإسلامية رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ بمقتضى المادة (١٢) من نظام التنظيم الإداري رقم (٢٣) لسنة (١٩٧٩م).	١٩٩٣	وزارة الأوقاف	الاكتساب اللغوي	نشر اللغة
رقم (١٩)	٢٠١٥	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	تخطيط الوضع اللغوي، الاكتساب اللغوي، المتن اللغوي، المكانة اللغوية	التنقية اللغوية، نشر اللغة، صيانة اللغة
رقم (٥٣)	٢٠١٥	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	تخطيط الوضع اللغوي، الاكتساب اللغوي، المتن اللغوي، المكانة اللغوية	التنقية اللغوية، نشر اللغة، صيانة اللغة المساعدة
رقم (٩٦)	٢٠١٦	مجلس الوزراء	تخطيط الاكتساب اللغوي، والمكانة اللغوية	التنقية اللغوية، نشر اللغة، صيانة اللغة

ويشكل القرار المستقل في تخطيط الاكتساب اللغوي الذي تمثله تعليمات مركز اللغة العربية في كلية العلوم الإسلامية رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ تخطيطاً إيجابياً مبكراً غير مسبوق في القرارات اللغوية في الأردن في حقل تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ لأن

الأردن شكّل، وما زال يفعل، وجهة متعلّمي اللغة العربيّة الناطقين بغيرها من بلاد شتى نظراً لما يتمتّع به من أمن، وتنوّع ثقافيّ واجتماعيّ، وتوسّط موقعها الجغرافيّ، ووفرة مواقعها السّياحيّة، وغيرها، وينضاف إلى ما تقدّم، تطوّر ميدان تعليم العربيّة للناطقين بغيرها في برامج كثيرة، وفق معايير مؤسّسات عالميّة في تعليميّة اللغات؛ ليحقّق هدف نشر اللغة العربيّة.

وقد بلغ عدد برامج العربيّة للناطقين بغيرها منذ العقد السّادس إلى التّاسع من المئويّة الأولى لعمر الدّولة الأردنيّة ٢٦ برنامجاً في المدارس الخاصّة والدّوليّة، وفي الجامعات الحكوميّة والخاصّة، وكليّات المجتمع، ومراكز وبرامج خاصّة أردنيّة وأجنبيّة (اللجنة الوطنيّة الأردنيّة للنّهوض باللغة العربيّة، ٢٠١٩). وقد جاءت هذه التّعليمات وفق رؤى لسانيّة تطبيقيّة عامّة تناسب سنة إصدار القرار، دون تفصيلات، أفضى بها علم اللسانيّات التطبيقيّة في آخر عقدين، يحتاجها تعليم العربيّة للناطقين بغيرها، ولا يقوم دونها، مثل: أنواع التّواصل الثّلاثة (الحواريّ والتّفسيّريّ والتّقديميّ)، ومعايير الكفاءة فيها وفق ACTFL أو الإطار الأوروبيّ المرجعيّ للغات الحيّة، وتفصيل القول في المعايير الخمسة في تعليميّة اللغات (التّواصل، الثّقافة، الرّبط، المقارنة، المجتمع)، وغيرها من معطيات اللسانيّات التطبيقيّة التّعليميّة الحديثة.

وازداد عدد برامج العربيّة للناطقين بغيرها في الأردنّ منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن ٥١ برنامجاً؛ ليكون المجموع الكلّيّ لها ٧٧ برنامجاً (فريق عمل مشروع واقع تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها، ٢٠١٩).

وتعدّ القرارات المستقلّة الثلاثة: رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥، ورقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥، ورقم ٩٦ لسنة ٢٠١٦، من أكثر القرارات اللغويّة التفاتاً إليها عند الحديث عن الاهتمام بالعربيّة في الأردنّ الذي يعيد أهميّة العربيّة، وارتباطها بسيادة الدّولة الأردنيّة؛ بما تؤدّيه من أدوار مهمّة في المجالات التّعليميّة والسياسيّة والاقتصاديّة والتّجاريّة والاجتماعيّة، نظراً لاشتمالها على تفصيل نظريّ وافٍ في قانون مجمع اللغة العربيّة، وقانون حماية اللغة

العربيّة، وتعليمات امتحان الكفاءة الواجب لأيّ معلّم في التّعليم العامّ أو عضو هيئة التّدريس في التّعليم العالي أو مزيح أو معدّد أو محرّر في أيّ مؤسّسة إعلاميّة.

وقد تداخلت أنواع التّخطيط في القرارات الثلاثة المستقلّة السّابقة، حيث كانت الأنواع الأربعة في قانون مجمع اللغة العربيّة، نتيجة إحياء دوره بتوسّع نشاطاته، ومسؤوليّاته، وارتباط علاقاته بالمؤسّسات المختلفة للحفاظ على سلامة العربيّة، والنّهوض بها لمواكبة متطلّبات مجتمع المعرفة، ووضع معاجم مصطلحات العلوم والآداب والفنون، وتوحيد المصطلحات بالتعاون مع المؤسّسات التّربويّة واللغويّة والعلميّة والثّقافيّة داخل الأردنّ وخارجه. وكانت أهداف أنواع التّخطيط الأربعة هي: التّنقيح اللغويّة، نشر اللغة، صيانة اللغة، تقييس المصطلحات المساعدة.

والأمر عينه في قانون حماية اللغة العربيّة في الأردنّ الذي احتوى على ثماني عشرة مادة قانونيّة، ومنها: استخدام اللغة العربيّة في النّشاط الرسميّ: الوزارات والدوائر الحكوميّة والمؤسّسات الرّسميّة العامّة والخاصّة والبلديات والنّقابات والجمعيات والنّوادي والأحزاب ومنظّمات المجتمع المدنيّ والشّركات، الترجمة إلى العربيّة إذا استخدمت أيّ جهة لغة أجنبيّة، وكذلك عند استيراد البضائع الأجنبيّة، الكتابة باللغة العربيّة: اللافتات وأسماء المؤسّسات، وأوراق النقد والمسكوكات، والطّوابع والميداليات الأردنيّة، والشّهادات والمصدّقات العلميّة، وأسماء الشّوارع والأحياء، والسّاحات العامّة، تطبيق القانون: إلزام جميع الجهات المشمولة بأحكام هذا القانون، ويعاقب كلّ من يخالفها بغرامة ماليّة، اجتياز امتحان الكفاءة في اللغة العربيّة: شرط للتّعيين في بعض الوظائف، تشريعات الدّولة باللغة العربيّة، الجانب الدّبلوماسيّ: لغة المحادثات والمفاوضات والمراسلات والاتّفاقيّات والمعاهدات بالعربيّة.

وجاء تخطيط الاكتساب اللغويّ، والمكانة اللغويّة واضحين في تعليمات امتحان الكفاءة، موجّهين إلى أهداف التّنقيح اللغويّة، ونشر اللغة، وصيانتها.

• الجهات المصدّرة للقرارات اللغوية:

يبين الجدول (٨) الجهات المصدّرة للقرارات اللغوية:

الجدول (٨)

النسبة المئوية	العدد	جهة الإصدار
٣٣,٩٠	٤٠	مجلس الوزراء
٢١,١٩	٢٥	مجلس الأمة
١٧,٨٠	٢١	مجالس إدارات وهيئات
١٧,٨٠	٢١	الوزارات
٩,٣٢	١١	اللجنة المحليّة للبلديات
٪١٠٠	١١٨	المجموع

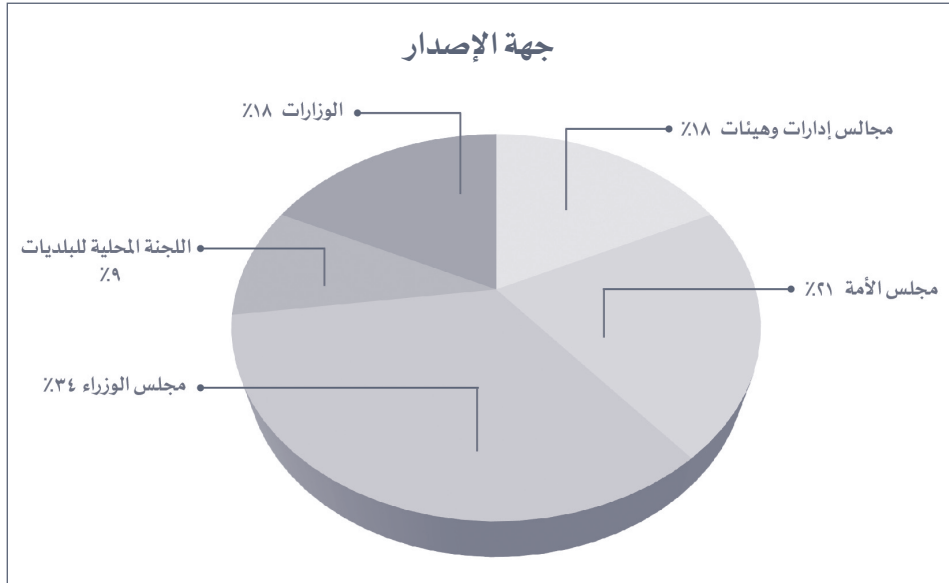
يتصدّر مجلس الوزراء: السّلطة التّنفيذية الجهات المصدّرة للقرارات اللغوية كلّها (٤٠) قراراً، وهذا أمر في غاية الأهمية، تنبّهت له الدولة الأردنية، ويؤشّر على أهميتها، وأنّ هناك إرادة سياسية قويّة، ذات ولاية عامّة على مؤسسات الدولة كلّها تقف وراءها داعمةً لها، تفضي، عند التّطبيق، إلى واقع معيش. والجهة الثّانية على التّرتيب والأهمية هي مجلس الأمة بشقّيه: مجلس النّواب ومجلس الأعيان: السّلطة التّشريعية (٢٥) قراراً، وتتوشّح قرارات مجلس الأمة بمصادقة جلالة الملك بمقتضى المادة (٣١) من الدّستور، وهذا تمكين للقرارات اللغوية، تعين، بالضرورة المُلزّمة، على بلوغها وتحقيقها إن تحقّقت الإرادة الحقيقيّة عند السّلطة التّنفيذية.

وقد تقاسمت وزارات، ومجالس إدارات وهيئات حكوميّة، المرتبة الثّالثة إصداراً للقرارات (٢١ قراراً لكلّ منها) حسب طبيعة عملها ومجاله. أمّا اللجنة المحليّة للبلديات فقد جاءت في المرتبة الرّابعة إصداراً للقرارات (١١) قراراً في «أن تكون اللغة العربيّة هي

اللغة البارزة في الإعلان»؛ لأنّ جوهر أعمالها في تنظيم الحركة التجاريّة في المدن والبلديات والقرى، والحرص على ذلك؛ لتظلّ العربيّة موجودة بالقوّة والفعل في دنيا النّاس يومياً.

ويُظهر الرّسم البياني، في الشّكل (٤)، الجهات المصدّرة للقرارات اللغويّة:

الشّكل (٤)



• مجالات القرارات اللغويّة:

يتبوأ مجال الإدارة، كما يبيّن الشّكل (٥)، التّرتيب الأوّل في مجالات القرارات اللغويّة (٢٩) قراراً منذ عام ١٩٥٨ - ٢٠٢٢؛ إذ يحتاج تنظيم الشّأن اللغويّ في مناحي الحياة المختلفة الاجتماعيّة والسّكانيّة والاقتصاديّة والتّعليميّة إلى قرارات إداريّة، تنظّم حضور اللغة في المشهد الحيّاتيّ اليوميّ.

وتلا الإدارة مجال الاقتصاد (٢٢) قراراً منذ ١٩٣٧ - ٢٠٢٢، نتيجة انفتاح الأسواق الاقتصاديّة والتّجاريّة على الأسواق الأجنبيّة العالميّة استيراداً وتأثراً بها، منذ بداية

العقد الثامن من المئوية الأولى للدولة الأردنية إلى يومنا هذا، حيث هيمنت اللغة الإنجليزية في تلك السياقات كلها؛ فكان لا بدّ من قرارات تعيد حضور العربية في المشهد اليومي في دنيا ناطقياً حفاظاً عليها.

ويجيء مجال التعليم ثالثاً (١٨) قراراً منذ عام ١٩٣٩ - ٢٠١٨، ومردّد ذلك إلى سببين:

١- زيادة عدد المدارس الحكومية والخاصة والدولية.

٢- زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة.

وكان مُستقرّ هذه القرارات المؤسسات التعليمية المدرسية على اختلافها، وما بعدها من جامعات، وكليات مجتمعية أو جامعية، في مواجهة اللغة الإنجليزية في التعليم بشكل عامّ، حيث نصّت القرارات على أن تكون الإنجليزية في حدود ضيقة؛ إذ نصّت هذه القرارات مجتمعة في شأن التعليم العالي مثلاً على أنّ اللغة العربية هي لغة التدريس، ويجوز تدريس بعض المواد بلغة أخرى عند الضرورة بقرار من الجامعة، وكذلك كان مرافقة الترجمة العربية للغة الأجنبية عند استخدام أيّ جهة رسمية أو خاصة لغير العربية، وأن تضاف إلى الكتابة العربية ما يقابلها بلغة أجنبية، على أن تكون العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً (برهومة، ٢٠١٧).

ويحتلّ مجال الثقافة رابعاً (١٥) قراراً امتدّت منذ عام ١٩٦٤ - ٢٠١٥؛ لتؤكد ما دعا إليه الميثاق الوطني الذي صيغ عام ١٩٩١، ونصّ في فصله السادس: الثقافة والتربية والعلوم والإعلام، على أنّ «اللغة العربية هي لسان الأمة، ووسيلة التعبير عن هويتها الحضارية، وهي وعاء الفكر والعلم والقيم، وأداة نقل المعرفة، مما يتطلّب الحفاظ عليها، والعمل على تطويرها، وتنشيط حركة الترجمة منها وإليها، وحثّ المؤسسات العلمية والأكاديمية الأردنية للإسهام في جهود التعريب، وتشجيع عملية النشر بها في مختلف الحقول العلمية والأدبية الفنيّة» (الميثاق الوطني الأردني، ١٩٩١، ص ١٦).

ويجئ مجال القانون خامساً (١٣) قراراً منذ عام ١٩٢٤ - ٢٠٢٠، حيث تواجه هذه القرارات هيمنة اللغة الإنجليزية في غير مجال، وكان أول القرارات ما جاء في الدستور الأردني الذي نصّ في المادة الثانية منه على أنّ اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية، وأيضاً أول قرار في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية في قانون الجنسية عام ١٩٢٤ ميلادياً المادة ٧/د الذي اشترط على طالب الجنسية الأردني «أن يعرف اللغة العربية»، وجاءت قرارات مجال القانون حفاظاً على الحقوق العامة والخاصة للأفراد والمؤسسات، ومثالها: المادة ١/٤/١١ / المادة ٢٢ لعام ١٩٥٢ التي نصّت على أن «يستعمل الكاتب العدل ما يلزم من الدفاتر...، كما يحفظ ضمن الاضبارات المذكورة صورة موقّعة بإمضاء المترجم إذا كانت الأوراق التي قدّمت إليه بغير العربية، ويحفظ فيها أيضاً النسخ الأصلية لجميع الأوراق التي جرى تنظيمها في الخارج وقدمت إليه، مثل أوراق الإخطار والإخبار والضبوط بأنواعها وذكوك الصلح والتحكيم والكشف والشهادة والتقارير الخطيّة والشفهيّة، وجميع الأوراق التي ينظّمها الكاتب العدل يجب أن تكتب باللغة العربية، أمّا الأوراق التي كتبت بغير العربية فليس له أن يصادق عليها ما لم تترجم إلى العربية، وتسجّل وتحفظ، والأوراق المنظمة باللغة العربية تعطى صورة عنها مصدّقاً عليها بأية لغة كانت، أمّا الأوراق المترجمة من لغة إلى أخرى فتحفظ مع نسختها الثانية وترجمتها العربية في إضبارتها».

ويأتي مجال الصّحة سادساً (٩) قرارات منذ عام ٢٠١٣ - ٢٠٢٢، حيث حدّدت هذه القوانين تدابير لحماية المواطن المستهلك؛ ليكون على بينة دقيقة بهذه السلع الطبيّة لها، بترجمة إلى العربية مصاحبة للغتها الأصليّة، للوثائق الطبيّة، والمستورد من الدّواء والعلاج، ومتطلّبات الزراعة وأدواتها، تبين ماهيتها، وأثارها الجانبية. ورغم أهميّة هذه القرارات، والتصاقها بحياة المواطن؛ بما توفّره له بالعربية أمناً صحياً إلا أنّ الملاحظ أنّها جاءت متأخرة جداً، حيث أول قرار صدر عام ٢٠١٣.

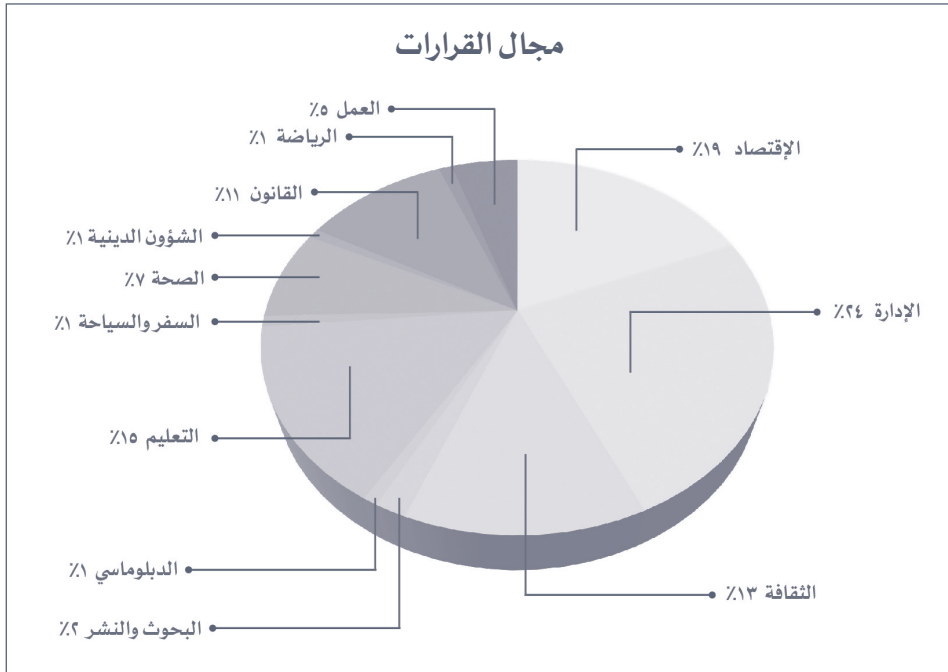
وتوزع (١٢) قراراً في مجالات أخرى متعددة بأعداد قرارات متفاوتة، مثل: العمل، البحوث والنشر، الدبلوماسية، السفر والسياحة، الشؤون الدينية، الرياضة.

الجدول (٩)

النسبة المئوية	العدد	مجال القرار
٢٤,٥٨	٢٩	الإدارة
١٨,٦٤	٢٢	الاقتصاد
١٥,٢٥	١٨	التعليم
١٢,٧١	١٥	الثقافة
١١,٠٢	١٣	القانون
٧,٦٣	٩	الصحة
٥,٠٨	٦	العمل
١,٦٩	٢	البحوث والنشر
٠,٨٥	١	الدبلوماسية
٠,٨٥	١	السفر والسياحة
٠,٨٥	١	الشؤون الدينية
٠,٨٥	١	الرياضة
٪١٠٠	١١٨	المجموع

ويمثل الشكل (٥) توزيع القرارات حسب المجال:

الشكل (٥)



رابعاً: انعكاس القرارات اللغوية على الواقع المعيش، وتطبيق القرارات اللغوية:

تفضي القرارات اللغوية في مجالات الإدارة إلى واقع معيش، حيث جاء ١٨ قراراً، يوجب ترجمة ما كتب بلغة أجنبية إلى العربية في الاتفاقيات، والعطاءات، والعروض الاقتصادية، والجدوى الاقتصادية، وغيرها. ونُفذت القرارات الأخرى إلى حد كبير في مجال الإدارة والقانون والصحة والعمل والبحوث والدراسة والدبلوماسية والسفر والسياحة والشؤون الدينية والرياضية؛ لأن كثيراً من هذه القرارات تفرض ما يثبت ذلك من حضور اللغة العربية في أوراق مكتوبة؛ لإنجاز مطلوب «المعاملات الورقية»،

حيث لا يتمّ السير في إجراءات الحصول على رخص مهن، مثلاً، لمباشرة العمل إلا بها، أو لمباشرة استهلاك بضائع لمنتجات صحيّة وأدوية إلا بتلازم العربيّة للغتها الأصليّة على ملصقات مثبتة عليها أو موجودة في عبواتها.

والأمر نفسه في القرارات اللغويّة في مجال الاقتصاد التي جاءت في ٢٢ قراراً تتعلّق في لوحات المركبات وشهادات الصّحة البيطريّة والمسكوكات الذهبيّة، والتّعرّفة الجمركيّة وترجمة الوكالات والمعاهدات والمواثيق الدّوليّة والسجل الاقتصاديّ، وغيرها، وهي قرارات نافذة مطبّقة في الأردنّ؛ لأنّ إتمام أوراق التراخيص لا يكون إلا بإحضار المطلوب المشار إليه في القرارات بالعربيّة، وأيضاً يتطلّب إقرار المعاهدات والمواثيق الدولية المكتوبة بلغة أجنبيّة مناقشتها في مجلس الأمة الأردنيّ وإقرارها، وهذا لا يكون إلا بقراءتها بالعربيّة.

وما من شكّ بأنّ القرارات اللغويّة كلّها في أيّ بلد تابعة، بالضرورة، إلى القرارات اللغويّة في التّعليم والثقافة، وأيّ تحقيق لها جميعها، أو معظمها، أو بعضها، ما هو إلا نتيجة منطقيّة لها، وأنّ تنفيذ القرارات في أيّ مجال يتساق مع تنفيذه في المجالين بدقة وتمام، بحيث لا يخرج أن يكون المجالان مرآة تظهر حفظ اللغة والاهتمام بها من عدمه في أيّ بلد. وعند النّظر في انعكاس القرارات اللغويّة في التّعليم، نجد أنّ هذه القرارات لم تفض إلى واقع مرضٍ أو مقبول، يحدّد متطلّبات هذه القرارات في حدّه الأدنى؛ فرغم مجيء ١٠ قرارات (بنسبة ٥٦،٥٥٪ من مجموع قرارات التّعليم اللغويّة) تُلزم القائمين على المؤسّسات التّعليميّة المختلفة باستخدام اللغة العربيّة لغة التّعليم، مع جواز تدريس بعض المواد بلغة أخرى، ورغم وجود ذلك واقفاً في المستوى المكتوب في المقرّرات التّعليميّة إلا أنّ تنفيذها في المستوى المنطوق بالعاميّات في الأغلب الأعمّ نتيجة أسباب متشعبة متداخلة كثيرة، ومنها غياب القرارات المتعلّقة بالتّواصل المنطوق، حيث يجد المدقّق في كلّ القرارات (١١٨) قراراً أنّها منصرفة بكليّتها إلى الجانب المكتوب في اللغة العربيّة، ولم يكن هناك إلا جزء يسير من المادة الثّالثة من قانون حماية اللغة العربيّة ٣٥ لسنة ٢٠١٥،

يتعلّق بالتواصل المنطوق في الإعلانات المرئية أو المسموعة أو المقروءة الموجهة للجمهور، والمادة الرابعة «ب» التي تنصّ على «ترجمة الأفلام والمصنّفات الناطقة بغير العربية المرخص عرضها في المملكة صوتاً أو كتابة».

إنّ إعلاء شأن التّواصل المكتوب دون المنطوق في اللغة العربيّة مسألة قديمة جديدة، إن تشعب القول فيها طال، وهذا ما جاءت به القرارات، وكأنّها تقرّر ضمناً الميل والسّكون والاطمئنان والاعتماد على عاميّات أبناء العربيّة التي تفضي، بالضرورة، إلى تواصل لغويّ منطوق سليم، وهذا ما لا ينبئ به الواقع؛ إذ لا نأمن عند أبناء العربيّة، اعتماداً على عاميّاتهم، حديثاً بالعربية السليمة، ولا نظمناً إلى تحقيق قراءة جهريّة سليمة، حيث التّواصل المنطوق يكون في هيئة نطق الكلام وفي موضوعه.

إنّ نقطة الانطلاق في حماية اللغة العربيّة وتطويرها لا يكون إلا في سياسة واضحة، وقرار ملزم في المحافظة على تواصل مكتوب ومنطوق باللغة العربيّة السليمة في صفوف اللغة العربيّة، وفي تعليم الموضوعات الأخرى التي تعدّ تعليماً رديفاً للعربيّة، دونما فصل بينهما، وتحديداً في مراحل التّعليم المدرسيّ كلّها، وفيما بعدها في أقسام العربيّة والشريعة والإعلام في الكليّات والجامعات.

ولعلّ المقرب الحديث في اللسانيّات التّعليميّة، الغائب عن اللغة العربيّة لأبنائها، بما أفضت به مؤسّسة ACTFL من معايير الجاهزيّة العالميّة في تعلّم اللغات ⁽¹⁾ World-Readiness Standards for Learning Languages يعيد الأمور إلى نصابها في حماية تعليم اللغة العربيّة في المدارس والكليّات والجامعات أولاً، وتعرف كذلك باسم المعايير الخمسة C's 5، وهي التّواصل Communication، والثّقافة Culture، والرّبط Connection، والمقارنة Comparison، والمجتمع Community. وهي تشكّل، مجتمعة مترابطة متكاملة، معايير الجاهزيّة العالميّة في تعلّم اللغات في القرن الحادي والعشرين، حيث ينبغي أن يبنى

(1) <https://www.actfl.org/sites/default/files/publications/standards/World-ReadinessStandardsforLearningLanguages.pdf>

أيّ مناج في تعليم اللغة وتعلّمها وفقها في معايير محدّدة لكلّ مستوى رئيس وفرعيّ، ومثال ذلك معيار التّواصل الذي يصنّف مهارات اللغة غير التّصنيف الشائع المعروف: مهارات استقبال: استماع وقراءة، ومهارات إنتاج: محادثة وكتابة بل بتصنيف آخر في ثلاثة أنواع للتّواصل، تشكّل جوهر أهداف تعليم اللغات وتعلّمها للنّاطقين بها وبغيرها قياساً وتقويماً، وهي:

١- التّواصل التّفاعليّ Interpersonal Communication: يتطلّب شخصين على الأقلّ يتواصلان بشكل مباشر بهدف نقل معلومة أو الاستفسار عنها أو التّأكد منها لتداول المعنى بينهما، وهما نوعان:

— التّواصل الشفويّ: وهو النّوع الأكثر وجوداً حيث الاستماع والمحادثة شفويّاً (وجهاً لوجه) أو عبر الهاتف أو (السكايب) Skype أو من خلال أيّة واسطة تواصلية أخرى.

— التّواصل التّحريريّ: وهو نوع فرعيّ حيث القراءة والكتابة تحريريّاً، ووجوده في وسائل التّواصل الاجتماعيّ وتطبيقات الدردشة الاجتماعيّة.

٢- التّواصل التّفسيريّ Interpretive Communication: وهو تواصل من طرف واحد: مستمع أو قارئ، حيث مهارتا القراءة والاستماع، ويكون التّركيز فيه على تفسير المقصود بالرسالة في سياقها الثّقافيّ دون تفاعل مباشر مع منتجها، ومن أمثلته: التّسجيلات المسموعة والمرئية، الأفلام والأغاني، القصص، الكتب، الإعلانات العامّة، المحاضرات العامّة وغير ذلك.

٣- التّواصل التّقديميّ Presentational Communication: وهو تواصل محكيّ (التّحدّث) أو مكتوب (الكتابة) من طرف واحد لمجموعة متنوّعة من المستمعين أو القارئ؛ إذ ليس هناك فرصة تفاعلية بين المنتج أو المستقبل لتداول المعنى. وعلى المنتج تنظيم أفكاره وصياغتها بطريقة تهني أكبر فرصة للمستقبل من فهم المقصود.

ومن أمثلته: ترك رسالة صوتية هاتفية، أو إرسال رسالة إلكترونية، أو تقديم عرض، أو إلقاء محاضرة، أو إعداد تقرير مكتوب أو محكي، أو إعطاء توجيهات لواحد أو مجموعة أو كتابة مقالة وغير ذلك.

والملاحظ في هذا المقرب الحديث أن كل مهارة لا تستمد قيمتها من ذاتها، وإنما تستمدّها من ترابطها مع مهارات أخرى تكون مكّلة لها بالضرورة، حيث يتطلّب قيام كل نوع من التّواصل مهارات معيّنة، ونلاحظ كذلك اتّساع نطاق التّحصيل والأداء والكفاءة في مهارتي المحادثة والكتابة اتّساعاً يتطلّب تنوعاً في التّقويم اللغويّ: أدواته وأساليبه بحيث يقيس مستويات تميّز متدرّجة ومتنامية عبر مجالات التّواصل التّفاعليّ والتّقديميّ إنجازاً وأداء وكفاءة في المحادثة والكتابة، وارتباطهما الرئيس وتكاملهما مع المهارات الأخرى مؤطّرة لمهارات رئيسة وفرعية ينبغي قياسها وتقييمها بدقّة.

ولم يُراعَ ما تقدّم في قرار امتحان الكفاءة، المادّة العاشرة من قانون حماية اللغة العربيّة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥ الذي ينصّ على: «لا يعيّن معلّم في التّعليم العامّ أو عضو هيئة تدريس في التّعليم العالي أو مديع أو معدّ أو محرّر في أيّ مؤسسة إعلاميّة إلا إذا اجتاز امتحان الكفاية في اللغة العربيّة، إلخ»، حيث جاءت أقسام الامتحان في: الفهم والاستيعاب، والتّراكيب اللغويّة، والنّحويّة، والمعجم والدّلالة، وخلا الامتحان من التّواصل المنطوق المطلوب بعينه للوظائف المذكورة في القرار، كما أن غياب (الاستماع والكلام والكتابة) في التّواصل التّقديميّ، وبعض من التّواصل التّفاعليّ، لا يفضي إلى كفاءة في العربيّة مهما بلغت درجات الطّالب في الأسئلة الموضوعيّة لأقسام الامتحان الأربعة، ولا يمكن، بناءً على ذلك، تسميته امتحان كفاءة.

وفي مجال الثقافة ذي الـ١٥ قراراً لم تُحدِث القرارات المتعلّقة بحماية اللغة العربيّة آثاراً بعيدة الغور أو الأثر على تقادم أزمان القرارات من هيمنة اللغة الإنجليزيّة في الأردنّ في التّواصل المكتوب في المرافق الحيويّة والخدمات العامّة ومتعلّقاتها في الأردنّ،

فالإنجليزية راسخة ظاهرة على امتداد فضاءات نشاطات الحياة اليومية المتصلة بأبناء العربية إعلانات تجارية ودعايات، وأسماء محال، ومراكز تجارية منتشرة لا تكاد تجد للعربية المكتوبة فيها حضوراً إلا في أماكن محدودة.

وينضاف إلى كل أولئك حضور العاميات الأردنية في المكتوب جنباً إلى جنب الإنجليزية، وما توالد عن التلازم بينهما والتجاور ما بات يُعرف بـ «العربي»؛ حيث يُكتب كثير من مفردات الإنجليزية التي يصعب حصرها، بحروف عربية في مفردات، ومثالها: «دراي كلين، المنيو، كاش، ديلفري، وغيرها»؛ ممّا يؤكّد عدم انتقال القرارات اللغوية إلى حيز التطبيق كلياً.

وتنعكس هذه القرارات على الواقع المعيش في التّواصل الشّفويّ حصرياً في نشرات الأخبار، والخطب الدّينية والسياسية، وكثير من البرامج الثقافية، وقليل من البرامج الحوارية ذات الشأن الفكريّ التي تحظى بمجهور خاصّ؛ لتنتقل هذه القرارات تطبيقاً في وجوه متفاوتة بين تطبيق شبه كليّ إلى جزئيّ، ممّا يضعف من حماية اللغة العربية، وتطويرها، وديمومة ممارستها في هذه المنابر عظيمة التأثير.

ويبقى التّواصل المنطوق بالعاميات الأردنية (إلى جانب عاميات الجنسيات الأخرى في الأردن) يمثّل واقعا لغوياً واسعاً، قد حيل بينه وبين تطبيق هذه القرارات، وفي المجالات كلّها حتى في مؤسّساته التعليميّة: المدارس والكليّات والجامعات أساتذة وإداريين وطلاباً؛ ممّا يظهر باستجلاء فقدان الطّمانينة، في الظّاهر والباطن، بتطبيق هذه القرارات على الواقع المعيش.

إنّ لاستبقاء الأمر على ما هو عليه، وما هو كائن، آثاراً بالغة التّعقيد، حيث غياب تطبيق هذه القرارات كلياً أو شبه كليّ أو جزئياً يدخل العربية وأبناءها ومتعلّميها في حالة من الاضطراب الحضاريّ والفكريّ والثّقافيّ والسياسيّ والاقتصاديّ.

القضايا التي ينبغي تطويرها وتحسينها فيما يتعلق بواقع السياسات اللغوية في الأردن:

أولاً: غياب المعايير الواضحة الدقيقة المطلوبة في التواصل المكتوب والمنطوق في اللغة العربية في القرارات كلها، ومن أمثلة ذلك:

- في مجال القانون: القرار ٧/د لسنة ١٩٢٤ الذي ينص على «أن يعرف اللغة العربية».
- في مجال الإدارة: القانون ٢٤/د لسنة ١٩٥٨ الذي ينص على «أن يحسن اللغة العربية قراءة وكتابة».
- في مجال الإدارة: القانون ٩٥/٣/ج لسنة ١٩٦٦ الذي ينص على «وأن يحسن القراءة والكتابة باللغة العربية».
- في مجال العمل: القانون ٧/٨/ول لسنة ١٩٧٠ الذي ينص على أن يكون «مجيذاً للقراءة والكتابة باللغة العربية».
- في مجال الاقتصاد: القانون ٩١/٧/٥ لسنة ١٩٩٠ الذي ينص على «أن يجيد الشركاء المفوضون بإدارة الشركة القراءة والكتابة باللغة العربية...».
- في مجال العمل: القانون ٢٨/٣/ج لسنة ٢٠١٤ الذي ينص على «أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة».

فلا تتبين على وجه الدقة من الأمثلة السابقة حدود معرفة اللغة العربية أو إحسانها أو إجادتها دونما وعي بالمعايير في تعليم اللغات وتعلمها لحمايتها؛ لأنها مكان مفاصل الباب من الباب، إذا انحرف عنها صعب فتحه وإغلاقه، وإن تحرك خشيت سقوطه؛ والمعايير مرآة اختيار المحتوى وترتيبه تقديماً وتأخيراً، وطرائق التعليم واستراتيجياته، وأدوات التقييم مجتمعة ومنفردة، وضابطها، حيث تنضبط بضبطه، وتقدر على مقادير ما تتطلبه دون زيادة أو نقصان، ويتكشف منطقتها العلمي العملي

في مقام لا يحسن فيه إلا صريح العقل والمنطق، قوّة أو ضعفاً، حتى يتبيّنهُ المدرّس والمتعلّم على السواء، فتعليم اللغة العربيّة في المدارس والجامعات والكليات وفق معايير منضبطة دقيقة، كمعايير ACTFL أوضحت الآن مطلباً أساسياً في تعليم اللغات وتعلّمها؛ فلا تطلب الدقّة في التّوصيف والأثر والتّطبيق لها إلا وجودتها كاملة كامنة فيها، ومنها: معايير الكفاءة الشفوية OPI، والكتايبية WPT، وكفاءة القراءة RPT، وكفاءة الاستماع LPT، وقوائم (ما يمكنني فعله) Can-Do Statements، ومعايير تقييم ACTFL للأداء نحو الكفاءة في اللغات AAPPL، وهو أحدث تقييم في تعليم اللغات، يستند إلى معايير الجاهزية العالمية في تعلّم اللغات 5 C's في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: الحاجة إلى آليات واضحة دقيقة حازمة، تشرف عليها السّلطة التّنفيذية والقضائية في تطبيق هذه القرارات بشكل جوهر التّحديّات؛ فجّل هذه القرارات ما زال في طور القوالب النّظرية المجردة، ولم تفض إلى ميادين التّطبيق العمليّ التي تسهم في تفعيلها (برهومة، ٢٠١٧)، وتحقيق النّتائج المرجوة منها، والقرارات اللغوية المستقلة والعرضية قرارات ترقى، عند تنفيذها، إلى غايات مرموقة في الشّأن اللغويّ في الأردنّ، تتحرى مواضع هو حقّ مواضعها.

ثالثاً: تنسيق الجهود بين مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ ومؤسّسات الدّولة الأردنيّة الرّسميّة والخاصّة تنسيقاً عملياً، يخرج من حاليّ الغربة والعزلة إلى حالة الانسجام التّام، بيت خبرات لغوية؛ للحفاظ على العربيّة وحمايتها.

رابعاً: إنشاء مراكز أردنيّة متخصصة في التّخطيط اللغويّ بالتعاون مع مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، والمؤسّسات التعليميّة الحكوميّة والخاصّة.

خامساً: إيلاء برامج اللغة العربيّة للنّاطقين بغيرها في الأردنّ الأهميّة التي تستحقّها وطنياً وحضارياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

المراجع:

- برهومة، عيسى، (٢٠١٧)، قوانين حماية اللغة العربية في الأردن بين التشريع والتطبيق، مجلة الآداب، م٢٩، ع٢٤، ص ص ٨٥-١١٥، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الزبون، فواز، (٢٠٠٩)، دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي السابع والعشرون.
- الصيفي، هدى، (٢٠١٥)، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم.
- كوبر، روبرت، (٢٠٠٦) التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، سرت، مجلس الثقافة العام.
- اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، (٢٠١٩)، دراسة واقع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، الطبعة الأولى عمان - الأردن.
- المحمود، محمود، (٢٠١٩)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة ع ٦ ص ٨-٤٨.
- هاشم، كايد مصطفى (٢٠٢١). إمارة الشرق العربي رحلات ومشاهدات عربية (١٩٢١-٤٦م)، مجلة أفكار، ع٤١٦، وزارة الثقافة-الأردن.

المواقع الإلكترونية:

- أبو حسين ، خلود (2022) <https://mawdoo3.com>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٥ م.
- استراتيجيكس (2022) <https://strategiecs.com/ar/analyses/an-overview-of-jordans-economic-and-political-landscape-2022>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/١ م.
- دائرة الإحصاءات العامة، (2020) <https://fanack.com/ar/jordan/population-of-jordan>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٣ م.
- صليبي، كمال (2012) <https://fanack.com/ar/jordan/history-of-jordan/creation-of-transjordan>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٣ م.
- العسّال، حسام (2023) <https://www.almamlakatv.com/news/119549>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٨ م.
- عمّون (2023) [758264/https://www.ammonnews.net/article](https://www.ammonnews.net/article/758264)
كيلافي، فؤاد (2022) [/https://www.almayadeen.net/society](https://www.almayadeen.net/society)
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- مبادرة ضد (2023) <https://www.cpf.jo/ar/our-initiatives>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.

- <https://arabic.jo/nar> (2023) مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ،
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- https://www.pm.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/ (1991) الميثاق الوطنيّ الأردنيّ،
EB_Info_Page
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١٠/١٦ م.
- <https://www.unrwa.org/ar/activity> (2023) وكالة الغوث
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- <http://www.mc.gov.jo/Pages/viewpage?pageID=44> (2023) هيئة الإعلام
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- الورقة النقاشيّة السابعة (٢٠١٧) الورقة-النقاشية-السابعة-بناء-قدراتنا-البشرية-
وتطوير-العملية-التعليمية-جوهر-نهضة-الأمة
<http://rhc.jo/ar/media>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

د. ناجح أبو عرابي

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود







هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

